

المصطلح النحوي بين دلالاتي الوضع ولغة الاختصاص.

The grammatical term between the lexical meaning and the specialized language meaning

ربيعة سنوسي*

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

R.SENOUCI@UNIV-BOUMERDES.DZ

المخلص:	معلومات المقال
<p>يهدف البحث إلى تبيان العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي للمصطلح النحوي، ومدى ارتباطها بوضعه، وما درجة القرب أو الاختلاف بينهما؟ بالإضافة إلى التطرق إلى تداخل هذا المصطلح مع مصطلحات علوم أخرى، نظرا لاستخدام المعنى المعجمي في الوضع، بالاعتماد على نماذج توضيحية داعمة، واستند البحث على المنهج الوصفي المقترن بالتحليل، كونه الأنسب لهذه الدراسة، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: وجود علاقة بين المفهوم اللغوي للمصطلح النحوي، ومفهومه الاصطلاحي، أو ما اصطلحنا عليه بلغة الاختصاص، إذ تختلف درجة هذه العلاقة قريبا وبعدا من مصطلح إلى آخر، ما كان أحد أسباب تداخل المصطلحات في التخصصات المختلفة.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2023/04/02</p> <p>تاريخ القبول: 2023/04/12</p>
	<p>الكلمات المفتاحية:</p> <p>✓ المصطلح النحوي: ✓ المعنى المعجمي: ✓ المعنى الاصطلاحي:</p>
	<p>Article info</p> <p>Received 02/04/2023.</p> <p>Accepted 12/04/2023</p> <p>Keywords:</p> <p>✓ The grammatical term : ✓ lexical meaning. ✓ idiomatic meaning.</p>
<p>Abstract :</p> <p>The research aims to relate between the lexical and the idiomatic meaning of the grammatical term, how does it relate to its formation, and what is the degree of closeness or difference between them? In addition to addressing the overlap of this term with other science terms, due to the use of the lexical meaning in the situation, relying on supportive explanatory models. the research was based on description associated with the analysis, the most appropriate for this study. The most prominent finding is the relationship between The linguistic concept of the grammatical term, its idiomatic concept, or what we called the language of specialization, as the degree of this relationship differs from one term to another, which was not one of the reasons for the overlapping of terms in different disciplines.</p>	

لكل علم من العلوم لغته الخاصة ومصطلحاته المعبرة عن مفاهيم تخص موضوعاته، فلا يمكننا الولوج إليه دون الإحاطة بها وبكثرتها، ولقد أدرك العلماء منذ القديم أهمية المصطلح ودوره الكبير في فهم العلوم المختلفة وصبر أغوارها، وفي ذلك يقول التهانوي: « إن أكثر ما يُحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا وإلى انفهامه دليلا. » (التهانوي ومحمد، 1996، صفحة 1).

والمصطلحات لا توضع ارتجالا، وإنما يشترط في وضعها مجموعة من المبادئ حددها المختصون، أهمها ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة بين دلالة المصطلح المعجمية ودلالته الاصطلاحية (شحادة، دت، صفحة 20). أي لا بد من وجود معنى معجمي سابق تؤخذ منه هذه المصطلحات ويرتكز عليه أثناء وضعها، فلفظه هاتف مثلا تدل في اللغة على سماعك لصوت دون رؤية صاحبه، فمن استخدم مصطلح الهاتف لاحظ أن المقصود به الكلام مع شخص دون رؤيته. والأمر ذاته بالنسبة للمصطلح النحوي، وهو موضوع دراستنا.

إن الاعتماد على المعنى المعجمي في وضع المعنى الاصطلاحي قد يسبب تداخلا بين المصطلحات في مختلف التخصصات، فتشترك في اللفظة وتختلف في الدلالة وفق التخصص، ما دفعنا إلى القول في العنوان المصطلح النحوي بين دلالاتي الوضع ولغة التخصص، وليس الاصطلاح، فالمعنى الاصطلاحي في كل مصطلح يخضع للغة التخصص والميدان الذي ينتمي إليه، أي يتم فيه الربط بين الدلالة المعجمية للمصطلح وماهيته في لغة تخصصه.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي حدود العلاقة بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي للمصطلح النحوي؟

وتندرج تحتها مجموعة من التساؤلات أهمها:

ما هو المصطلح النحوي؟ كيف يوضع؟ وهل يتداخل هذا المصطلح مع مصطلحات العلوم الأخرى؟

وجوابها فيما يلي من عناصر.

1- تعريف المصطلح

1.1 لغة:

إنّ لفظة (مصطلح) في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلح) وهو من مشتقات المادة (صلح) التي حددت دلالتها في المعاجم العربية بأنّها ضد الفساد.

جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي : «الصلاح نقيض الطلاح، ورجل صالح في نفسه ومصالح في أعماله وأموره، والصلاح تصالح القوم بينهم، وأصلحت إلى الدابة أحسنت إليها» (الخليل، 2003، صفحة 406) ، ويقصد بنقيض الطلاح أي ضد الفساد .

وورد في القاموس المحيط: «الصلاح ضد الفساد كالصُّلوح، صلح كمنع وكرم... وأصلحه ضد أفسده وإليه أحسن، والصلاح بالضم السِّلْم» (الفيروز، 2008، صفحة 939).

بالإضافة إلى دلالة هذه المادة على نقيض الفساد، وجدنا لها ولمشتقاتها في المتون العربية دلالة أخرى وهي: الاتفاق.

يقول الزبيدي: «الاصطلاح: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص» (مرتضى، 1969، صفحة 551).

أما في معجم اللغة العربية المعاصرة فنجد معنى اصطلاح: «ا اصطلاح على يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح والمفعول مصطلح عليه، اصطلاح الناس: زال ما بينهم من خلاف، توافقوا وزال تخصصهم... اصطلاح القوم على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا اصطلاح العلماء على تسمية العناصر الكيميائية» (أحمد وآخرون، 2008، صفحة 1312).

والملاحظ وجود تقارب بين المعنيين - ضد الفساد والاتفاق- فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم (محمود، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 1993، صفحة 7). أي بعد الخصومة يأتي الصلح بين القوم فيتفقون.

جاء في المعجم الوجيز: «المصطلح: لفظ أو رمز يتفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنى معين» (مجمع اللغة العربية، 1994، صفحة 368).

يزيد التعريف على سابقه مفهوم رمزية المصطلح، أي قد يكون المصطلح رمزا وليس لفظا فقط.

حدّد الدكتور ممدوح خسارة المدلول المعجمي لمادة صلح بقوله: «التصالح والتسالم، فكأنّ الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، فذهب فريق من القوم إعطائه اسما، واقترح فريق آخر دالا مغايرا، وارتأى فريق ثالث تسمية مباينة، وكان من نتيجة هذا اختلاف القوم واحتدام ما بينهم، إلى أن تصالحوا وتسالموا على تسمية واحدة لذلك المدلول» (ممدوح، 2008، صفحة 9).

والملاحظ من خلال التعاريف اللغوية أن لفظ مصطلح يشار إليه بلفظتين وهما: الاصطلاح والمصطلح، وكلاهما يعود للمادة (صلح)، التي تحمل دلالات: المصالحة، الاتفاق والتواضع، والسلم، وكل ما هو نقيض الفساد والخلاف، لأنّ الاتفاق يؤدي إلى التصالح والتسالم.

2.1. اصطلاحا:

أغلب التعاريف الاصطلاحية مستمدة من التعاريف اللغوية، ويظهر من خلالها اتفاق عام حول مفهوم المصطلح رغم الاختلاف في التعبير عنه، كما تبرز تطور مفهومه عبر الزمن، وفيما يلي مجموعة من التعريفات التي توضح ذلك:

جاء في التعريفات: الاصطلاح «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم مما ينقل عن موضعه الأوّل، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ... وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين». (علي ب، 2003، صفحة

أما الكفوي فعرفه بقوله: وهو «اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد» (أبو البقاء، 1998، صفحة 129). ثم أكمل في موضع آخر، و« يستعمل غالبا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال» (أبو البقاء، 1998، صفحة 130).

ونجد في تعريف محمود فهمي حجازي دلالة جديدة إذ يقول المصطلح هو «الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص» (محمود، الأسس اللغوية لعلوم المصطلح، 1993، صفحة 8).

ويقول الشهابي: «الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية» (الأمير، 1995، صفحة 6).

عرّف مجمع اللغة العربية بدمشق المصطلح ضمن ندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي المنعقدة بتاريخ: 25-28 نوفمبر 1999م بدمشق بأنه: «لفظ يصطلح عليه أهل العلم المتخصصون للتفاهم والتواصل فيما بينهم» (شحادة، دت، صفحة 20).

والمصطلح أو الاصطلاح عند علي القاسمي: «يدل على اتفاق أصحاب تخصص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علمي محدد» (علي، ا.، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، 2019، صفحة 300). وهو «كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محددًا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما» (علي، ا.، مقدمة في علم المصطلح، 1982، صفحة 215).

ويرى يوسف وغليسي أنّ المصطلح هو: «علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين، لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني، أو حدها عن مفهومها، أحدهما: الشّكل (Form) أو التّسمية (Denomination) والآخر المعنى (Sens) أو المفهوم (Notion) أو التّصور ... (Concept) يوحدهما "التّحديد" أو "التّعريف (Definition) "أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني» (يوسف، 2008، الصفحات 27-28)

والمستخلص من هذه التعاريف ما يلي:

المصطلح النحوي بين دلالاتي الوضع ولغة الاختصاص

- يعبر بعض العلماء بخاصة القدماء عن مفهوم المصطلح بلفظين هما المصطلح والاصطلاح.
- مفهوم المصطلح في تطور مستمر، فكل تعريف يضيف إلى التعريف الذي جاء قبله شيئاً جديداً.
- وجود علاقة بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للمصطلح. فكلاهما يتفقان في كون المصطلح: لفظ وضع بالاتفاق ليعبر عن المفاهيم أو الأشياء المستحدثة، وهو اتفاق جماعة لغوية على اسم مخصوص لشيء معين، لوجود علاقة بين الاسم والمسعى.
- الارتباط بين المعنيين المعجمي والاصطلاحي سواء كان ارتباطاً قريباً أو بعيداً، شرط من الشروط والمبادئ التي يتطلبها وضع المصطلحات .

2- مبادئ وضع المصطلح:

حدّد المتخصصون مجموعة من المبادئ لضبط المصطلح العلمي العربي ، وتوحيد منهجيات وضعه، ضمن العديد من المؤتمرات والندوات التي أقامتها المجامع العربية أهمها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي التي نظمها مكتب التنسيق والتعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في 20 فبراير 1981 بالرباط، تضمنت 18 مبدأ وهي: (محمود، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، 1993، الصفحات 251-253)

- 1- ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يُشترط في المصطلح أن يستوعب كلّ معناه العلميّ.
- 2- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
- 3- تجنّب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك.
- 4- استقرار وإحياء التراث العربيّ، وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية، صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة.
- 5- مسايرة المنهج الدوليّ في اختيار المصطلحات العلمية، ممّا يقتضي:

أ. مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية، لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب. اعتماد التصنيف العشريّ الدوليّ لتصنيف المصطلحات، حسب حقولها وفروعها.

ج. تقسيم المفاهيم واستكمالها وتجديدها وتعريفها وترتيبها، حسب كل حقل.

د. اشتراك المتخصصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ. مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال، بدوام، بين واضعي المصطلحات ومُستعمليها.

6- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية، طبقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).

7- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8- تجنّب الكلمات العامية، إلا عند الاقتضاء، بشرط أن تكون مشتركةً بين لهجات عربية عديدة، وأن يُشار إلى عامّيّتها، بأن تُوضَع بين قوسين، مثلاً.

9- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ.

10- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11- تفضيل الكلمة المفردة، لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق، والنسبة، والإضافة، والتثنية، والجمع.

12- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامّة أو المهمة، ومراعاة اتفاق المصطلح العربيّ مع المدلول العلميّ للمصطلح الأجنبيّ، دون التقيّد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبيّ.

13- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تُفضّل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصل بصفة أوضح.

14- تُفَضَّلُ الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.

15- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منها، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها. ويَحْسُنُ عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع، أن تُجَمَعَ كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة، وتُعالج كلها مجموعة واحدة.

16- مراعاة ما اتَّفَقَ المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، مُعَرَّبَةً كانت أو مترجمةً.

17- التعريب، عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية، كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني، أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات، أو العناصر والمركبات الكيميائية.

18- عند تعريب الألفاظ الأجنبية، يُراعى ما يأتي:

- أ. ترجيح ما سهّل نُطقه في رسم الألفاظ المعرَّبة، عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.
- ب. التغيير في شكله، حتى يُصبح موافقا للصيغة العربية ومُسْتَسَاغًا.
- ج. اعتبار المصطلح المعرَّب عربيًا، يخضع لقواعد اللغة، ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتُستخدَم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.
- د. تصويب الكلمات العربية التي حَرَفَتْهَا اللغات الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.
- هـ. ضبط المصطلحات عامَّةً، والمعرَّب منها خاصَّةً، بالشكل، حِرْصًا على صحة نطقه، ودقة أدائه.

أضاف مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1999م مبادئ أخرى أهمها:

- إلحاق كل مصطلح بتعريف موجز دقيق يبيِّن دلالاته العلمية.

- ذكر أنه عندما ينقل مصطلح علمي من اللغة الأجنبية إلى العربية يبدأ بإثبات معنى أصله في اليونانية أو اللاتينية أو غيرهما ثم يوضع المقابل العربي.
- إذا كان للفظ العلمي مقابل في اللغة العربية يؤدي معناه فُضِّل المصطلح العربي القديم على الجديد إلا إذا شاع. (شحادة، دت، صفحة 20)

إنّ عملية وضع المصطلح تتطلب توافر مجموعة من الضوابط، وإن صح القول القوانين التي تضبط هذا المصطلح تجنباً للفوضى المصطلحية التي يصعب السيطرة عليها.

3- آليات وضع المصطلح:

اتبعت هذه الطرائق قديماً، ولا تزال تتبع حديثاً، وهي التي تحكم العمل المصطلحي لخصها شحادة خوري فيما يلي (شحادة، دت، الصفحات 2-3):

1.3. التوليد:

هو إيجاد لفظ جديد في اللغة العربية، يضاف إلى جملة مفرداتها للدلالة على المفاهيم والأعيان. ويكون ذلك بطرائق عدة هي: الاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت والتركيب المزجي.

1- الاشتقاق: الاشتقاق هو أول وأهم خصيصة من خصائص اللغة لأنها لغة توالدية لا إصاقية، هي أقرب إلى الطبيعة ومنطق الحياة، وتصل ألفاظها صلة رحمية وثيقة.

ومن أمثلة المصطلحات المولدة بالاشتقاق من جذور عربية: (مِبْدَر اسم الآلة من بَدَرَ) وَمَجْلِس من جَلَسَ، ومن أسماء الأعيان العربية أو المعربة: ذَهَب من ذَهَبَ، وفَهْرَس من فَهْرَسَة.

2- المجاز: هو نقل معنى لفظ موضوع له في الأصل إلى معنى آخر بينه وبين المعنى الأصلي علاقة كالصلاة (الدعاء) (والطيار) الفرس الشديد

3- التعريب: هو لفظ العرب الاسم الأعجمي على مناجها، والمعرب يسمى الدخيل. وقد فرّق بعضهم بين المعرب والدخيل... هذا ويلجأ إلى التعريب عند الضرورة مثل: دينار، قيراط، وغرام، وليزر.

4- النحت: هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون ثمة تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، مثل سبحل سبحان الله، (وعبشي) عبد شمس، (وبرمائي) بري مائي.

5- التركيب المزجي : هو تركيب كلمة من كلمتين دون زيادة أو نقصان مثل :لاسلكي.

2.3.- الترجمة:

هي نقل اللفظ الأعجمي بمعناه إلى ما يقابله في اللغة العربية. وفي هذه الحال، لا نبتدع ولا نولد لفظاً جديداً، بل نستفيد من الألفاظ العربية الموجودة للدلالة على معانٍ أو ذوات جديدة سداً لحاجة دلالية إزاء الألفاظ الأجنبية التي تدل على تلك المعاني والذوات مثل : مقياس الحرارة ترمومتر.

وأضاف علماء آخرون إلى هذه الآليات أو الطرق ما يصطلح عليه بالتراث أو الإحياء .

3.3- التراث:

ويسمى الإحياء وهو «ابتعث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه» (عبد السلام، 1994، صفحة 105)؛ أي البحث في التراث اللغوي العربي عن المصطلحات التي تؤدي مدلول مفاهيم جديدة تناسبها في المعنى.

هذه الطرق تتبع في وضع مختلف المصطلحات في شتى المجالات، والتي من بينها المصطلح النحوي.

4- مفهوم المصطلح النحوي:

عرّفنا سابقا المصطلح، ومن ثم وجب علينا تعريف النحو، ثم يليه تعريف المصطلح النحوي.

1.4. النحو في اللغة وفق ما جاءت به المعاجم العربية: القصد.

يقول الخليل: النحو: «القصد نحو الشيء، أي: قصدت قصده، وبلغنا أنّ أبا الأسود وضع وجوه العربية فقال [للناس] انحوا نحواً هذا فسمي نحواً ويجمع على الأنحاء» (الخليل، 2003، صفحة 201).

وجاء في لسان العرب: «النحو إعراب الكلام العربي، أي نحوت نحوا، والنحو القصد و الطريق، ويكون ظرفاً ويكون اسماً، كقولك: قصدت قصداً، أو نحاه ينحوه وينحاه نحواً وانتحاه ونحو العربية منه» (ابن منظور، صفحة 4371).

2.4. أما في الاصطلاح فيقول ابن سراج: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فاستقراء كلام العرب فاعلم: أنّ الفاعل رفع، والمفعول به نصب وأنّ (فَعَلَ) مما عينه ياء أو واو قلب عينه من قولهم قام وباع.» (أبو بكر، 1996، صفحة 35) يعد ابن سراج النحو علم استخراج من كلام العرب محاولة لتعليل سبب تسميه بذلك.

يقول ابن جني: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها ردّ به إليها وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا ثم اختص به انتحاء هذا القبيل من العلم.» (أبو الفتح، دت، صفحة 34)

نلاحظ ربط ابن جني المعنى الاصطلاحي للنحو بمعناه اللغوي، فهو في اللغة القصد، ثم خصص لعلم النحو بالتحديد، وحدد مجال النحو في الإعراب والصرف، حيث ذكر بعض أبواب الصرف كالتثنية والجمع وغيرها، فالنحو والصرف كانا متداخلين مع بعضهما بعض، وفصل بينهما فيما بعد وبين مواضعهما.

عرّفه الجرجاني بقوله: «هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام.» (علي ب.، 2003، صفحة 202)

عرّفه الدكتور مصطفى إبراهيم بقوله: هو قانون تأليف الكلام لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها، وذلك أنّ لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصا تتكفل اللغة ببيانه، وللکلمات مركبة معنى، وهو صورة لما في أنفسنا ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس. (مصطفى، 2014، صفحة 17)

يقول عوض حمد القوزي: وقولنا المصطلح النحوي فيعني تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث، كما تخصّص لفظ النحو من قبل بالبحث في قواعد العربية وأصبح يعني العلم بأصولها وإعرابها. (عوض م.، 1981، الصفحات 22-23-25)

ومنه فإذا كان مفهوم المصطلح هو اتفاق جماعة مخصوصة على أمر مخصوص، والنحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، فالمصطلح النحوي هو: الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية.

5- نشأة المصطلح النحوي:

إن قضية نشأة المصطلح النحوي وتطوره عبر العصور، ووصوله إلينا بالصورة الراهنة التي نعرفها، وندارسها في كتبنا المدرسية والجامعية، وغيرها من كتب النحو العربي، قضية يحيطها الغموض شأنها شأن قضية نشأة النحو، حيث اختلف الرواة في تحديد نشأة النحو، ولمن تنسب، فتشعبت الآراء وتعددت، قسّمها عوض حمد القوزي إلى ثلاثة آراء هي: (عوض م.، 1981، الصفحات 27-29)

1- فئة تسنده إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه متمثلة في السيرافي والزبيدي وابن الأنباري والقفطي وياقوت وابن خلكان.

2- فئة تسنده إلى أبي الأسود الدؤلي دون غيره ممثلة في ابن سلام وابن قتيبة.

3- فئة تسنده إلى أبي الأسود تارة وإلى نصر بن عاصم تارة وإلى عبد الرحمن بن هرمز تارة أخرى.

لكنه في الأخير رجح كفة أبي الأسود الدؤلي وقال بأنه أول من وضع اللبنة الأولى في صرح علم العربية، ومنه وجب علينا دراسة المصطلحات التي استخدمها، كبداية لنشأة المصطلح النحوي..

إنّ المتتبع لنشأة المصطلح النحوي العربي يلاحظ أنّ: الباحث على ابتكار المصطلح النحوي هو سير العملية النحوية وإصدار الأحكام بعد أن تمّ الاستقراء في لغة كلام العرب، فاحتاج النحاة إلى المصطلحات فوضعوها، لكنهم لم يهتموا ببدء بوضع المصطلح، وإنّما بعرض القضايا النحوية ومعالجتها. (أحمد و خالد، 2015، صفحة 248) ، لذلك لم تكن المصطلحات التي استخدمها أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه من بعده ، المصطلحات التي نعرفها اليوم، مثلا: كانوا يسمون النحو العربية أو علم العربية.

إذ يقول محمود فهمي حجازي أنّ علماء اللغة أطلقوا على دراسة بنية اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية في التراث العربي اسمين اثنين هما النحو والعربية أو علم العربية ، فمثلا: ابن فارس وابن النديم يستخدمان مصطلح العربية بمعنى النحو، وابن الأنباري يسميه علم العربية وأنّ ابن خلدون وصف كتاب سيبويه بأنّه في علم العربية ، حيث سمي القواعد النحوية بقوانين العربية أو القوانين النحوية. (محمود، علم اللغة العربية في ضوء التراث، دت، الصفحات 59-63)

لقد كانت المصطلحات الأولى لأبي الأسود الدؤلي نابعة من نقطه وإعرابه للقرآن الكريم لإلحاح الحاجة اللغوية على ذلك، فمثلا كان يعبر عن الفتح والكسر بقوله : إذا رأيتني فتحت في بالحرف فانقط نقطة فوقه، وإن كسرت فاجعل نقطة تحت الحرف.. فهو يصف الظاهرة اللغوية وصفا ولا يعبر عنها بالاصطلاح. (أحمد أ.، دت، صفحة 288) (عوض ح.، دت، صفحة 32)

فلم تتعدى هذه الاصطلاحات حد اللغة، فالهدف كان التفكير في الإعراب وإرساء قواعده وليس وضع المصطلحات النحوية، لكن نقطه للمصحف بهذه الطريقة أسّس للنحو وللمصطلح النحوي، الذي جاء فيما بعد، فقولته فتحت في بالحرف فانقط نقطة فوقه يقصد الفتح الذي أصبح مصطلحا فيما بعد له دلالاته النحوية.

ثم ظهر مصطلح (النحو) على لسان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ)، وأخذ في الذيوع والانتشار، حتى استقر وأصبح علما له مصطلحاته، أصبح منوطا به ضبط اللغة وصيانتها من اللحن والفساد. (صالح، 2003، صفحة 49)

ثم جاء سيبويه وثمّ مصطلحات الخليل.. ويعدّ كتابه الكتاب أوّل كتاب جامع في قواعد النحو والصرف التي أصبحت نجوما يهتدي بها النحاة إلى حد اليوم في مصنفاتهم النحوية، ويمكن القول أنّ كثير من المصطلحات النحوية والصرفية الشائعة على كل لسان اليوم يعود الفضل لكتابه في إشاعتها، حيث أبقي النحاة على بعض مصطلحاته وكتب لها الاستمرارية والانتشار حتى وصلت إلينا ، وأضافوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح، ومنها ما لم يكتب له البقاء، فكلّ ما أُلّف في النحو بعده، مبني عليه ومستند منه. (شوقي، دت، الصفحات 61-62) (أحمد أ.، دت، الصفحات 291-292) (عوض ح.، دت، الصفحات 79-86)

ومن ثمّ يمكننا القول: أنّ الكتاب لسيبويه يعد ميلادا حقيقيا للمصطلحات النحوية وإن لم تكن دقيقة مضبوطة، فالمصطلحات لم تكن استقرت بعد؛ ومن أجل ذلك نجدّه يضع عناوين طويلة لأبواب، وغالبًا ما تكون هذه العناوين غير مفهومة لنا، فترى نفسك مضطّرًا إلى العودة إلى صلب الكتاب لتفهم المقصود منها، وقلّمًا تجد عنوانًا مفهومًا لك في هذا الكتاب حسبك أن تعلم أنه وُضِعَ لِإِنَّ وَأَخواتها هذا العنوان: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. (أحمد أ.، دت، صفحة 29)

أصبح المصطلح النحوي في حالة اضطراب وعدم استقرار، مع ظهور مدرسة الكوفة، وذلك ناتج عن الخلاف بينها وبين مدرسة البصرة التي ينتهي إليها سيبويه، حيث ظهر مصطلح كوفي له دلالة الخاصة وتفسيره في مقابل المصطلح البصري، حيث رفض الكوفيين بعض المصطلحات البصرية و أقاموا مصطلحات بدلها، ورفض البصريون بعض ما جاء به الكوفيين من مصطلحات. (عوض ح.، دت، صفحة 162) فمثلاً أصحاب مدرسة البصرة يطلقون لفظ الصفة، وأصحاب مدرسة الكوفة يطلقون لفظ النعت، إذ يقول أبو حيان: "والتعبير به أي (النعت) اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة". (عبد الرحمن، 1998، صفحة 118)

لقد أفاد المصطلح النحوي فائدة كبيرة من الخصومة بين الفريقين، إذ نظر كل منهما إلى كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها، حتى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلحات النحوية إليه، فالاستقرار مرحلة تالية لمرحلة شهدت مدارس وخصومات شديدة، ومناظرات في هذا العلم، لم تهدأ حتى استقر النحو. ورسّت حدوده ومصطلحاته بالشكل الذي وصل إلينا. (عوض ح.، دت، صفحة 156)

وكان هذا الاستقرار في القرن الثامن الهجري حيث يظهر ابن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ) حيث طارت شهرته في العربية، فأقبل عليه الطلاب من كل فجّ يفيدون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة، واستنباطاته الرائعة، وبلغ الإعجاب به حتى قال معاصروه أنى من سيبويه. فهو صاحب منهج جديد في النحو، حيث أنّه أخذ رأي كل من البصريين والكوفيين، إلا أنّه انتصر للبصريين

ومصطلحاتهم النحوية التي ذكرها في مصنفاة أهمها كتابه المشهور مغني اللبيب عن كتب الأعراب .
(شوقي، دت، الصفحات 346-347)

لكنه كثيرا ما يشتق لنفسه رأيا جديد لم يسبقه إليه أحد، بخاصة في توجيهاته النحوية، كوضعه
للضوابط والقواعد النحوية الكلية، المذكورة في الباب الثاني والثالث والرابع والخامس والثامن كتابه
مغني اللبيب وقد بلغت حدا رائعا من الدقة والسداد، (شوقي، دت، الصفحات 354-355)

ومنه فالمصطلحات النحوية لم توضع دفعة واحدة، بل تدرج في وضعها أجيال من اللغويين
والنحاه، حسب الظروف والملابسات السائدة في كل فترة، فجاء على فترات متباعدة في الزمان والمكان،
وتعددت المصطلح النحوي واضطرب ثم استقر في الأخير بالهيئة التي نتدارسه بها الآن، بينما المنطلق في
وضعه دائما يكون بالربط بين معناه اللغوي والاصطلاحي، مهما كان القرب بينهما أو البعد.

6- المصطلح النحوي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

إنّ المتمعن في مفهوم المصطلح يجد فيه إشارة صريحة لوجود مناسبة بين المعنى اللغوي واللفظة
الاصطلاحية، أي أنّ واضع المصطلح ينطلق في تحديده لمفهوم المصطلح من معناه اللغوي، ويصل إلى
المعنى الاصطلاحي المجرد، وتختلف هذه العلاقة بين مصطلح وآخر، قربا وبعدا.

فالمصطلحات «لا توضع ارتجالا، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة، كبيرة
كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي. فلفظه طيّارة مثلا: هي في اللغة مؤنث طيّار،
على وزن فعّال للمبالغة والطيّار كلمة ينعت بها الفرس الحديد الفؤاد الماضي الذي يكاد يطير من شدّة
عدوه ، فمن استخدم مصطلح الطيّارة لأداة الطيران الحديثة لاحظ أنّها تطير أي تشبه الطائر عندما
يتحرك في الهواء بجناحيه ولاحظ أيضا أنّها سريعة الطيران، ولذلك جاء المصطلح على أحد أوزان
المبالغة، لا على وزن اسم الفاعل » (الأمير، 1995، صفحة 06).

فمن شروط وضع المصطلح التي ذكرناها سابقا، وجود علاقة بين معناه اللغوي ومعناه
الاصطلاحي، ولاحظنا الأمر ذاته لدى تعريفنا للمصطلح والنحو.

إنّ المصطلح النحوي شأنه شأن المصطلحات الأخرى نجد فيه مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، لاسيما كما ذكرنا سابقا أنّ اهتمام النحاة لم يكن منصبا على وضع المصطلح وإنّما عرض القضايا النحوية ومعالجتها ، " بأسلوب أقرب إلى القصد اللغوي منه إلى الاصطلاحي ثم اكتسبت بعض تلك الألفاظ سماتها الاصطلاحية بعد أن درجت عند النحاة وصاروا يوضحون على إطلاق تلك المصطلحات على مسمياتها، ثم تكون المناسبة واضحة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي لكن هذه المناسبة تختلف قربا وبعدا بينهما فقد نجد مصطلحا يعتمد في تسميته على المعنى المعجمي مباشرة وقد نجد آخر يتلمس ذلك تلمسا". (أحمد و خالد، 2015، صفحة 249)

وفيما يلي دراسة لبعض المصطلحات النحوية مع بيان العلاقة بين دلالتها اللغوية والاصطلاحية:

1- الحرف:

يقول ابن جني: " (ح.ر.ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحدته ، من ذلك حرف الشيء إنّما هو حده وناحيتهسميت حروف المعجم حروفا لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء وجهاته المحدقة به، ومن هذا سمي أهل العربية أدوات المعاني حروفا لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له." (ابن جني وتح: حسن، سر صناعة الإعراب، 1993، الصفحات 14-15)

وهنا يربط ابن جني بين المعنى اللغوي للحرف ومعناه الاصطلاحي ويوضح أخذه منه، فالحرف لغة حد الشيء، وناحيته، وحافته، وسميت حروف المعجم حروفا لأنها نواح للكلم، من ذلك تسمية أدوات المعاني حروفا لأنها تكون في بداية الكلام وآخره، فأصبحت حدودا له.

2 - البناء:

يقول ابن جني: هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنتهم إنّما سموه بناء لأنه لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه لا يزول من مكان إلى غيره. (أبو الفتح، دت، صفحة 37)

يقول : " وإنما سمي بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً ولم يتغير تغير الإعراب سمي بناء مأخوذ من بناء الطين والآجر، لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره" (ابن علي، دت، صفحة 80)

لقد علل تسمية البناء بالمبني من الطين والآجر، وذلك لوجه الشبه بينهما، فالمبني يلزم موضعه ويثبت في مكانه ولا يتغير، والأمر ذاته في البناء من الناحية النحوية وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من السكون أو الحركة فلا تتغير. وهو عكس الإعراب الذي هو تغير الحركات في آخر الكلمة. فربط المعنى الاصطلاحي بالمعنى المعجمي، ووضح أخذه منه.

3 - المضارع:

جاء في شرح المفصل: "معنى المضارع المشابه، يقال ضارعته وشابهته، وشاكيته وحاكيته إذا صرت منه، ... المراد أنه ضارع الأسماء أي شابهها، بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو أقوم ونقوم ويقوم، فأعرب لذلك، وليست الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب، وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صاربها مشابهاً للاسم، والمشابهة أوجبت له الإعراب... إنه يقع مواقع الأسماء ويؤدي معانيها، نحو قولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب، وتقول في الصفة هذا رجل يضرب كما تقول هذا رجل ضارب" (ابن علي، دت، صفحة 6)

ومنه فالمضارعة في اللغة معناها المشابهة، وسمي الفعل المضارع للشبه بينه وبين الاسم في كونه معرب متغير الحركات في الأخير، باعتبار أن الأصل في الفعل البناء. والأصل في الاسم الإعراب. وشذّ إعراب المضارع بسبب مضارعتة أي مشابته للأسماء، فلما دخلت عليه الحروف التي نسميها حروف المضارعة في بدايته، جعلته بصيغة مشابهاً للاسم فأصبح معرباً، بالإضافة إلى كونه يقع موقع الاسم كقولنا: زيد يضرب، وزيد ضارب فالمعنى في الجملتين واحد.

فتسمية المضارع بهذا الاسم نابعة من مضارعتة للاسم، وهذا انطلاقاً من المعنى المعجمي.

4- التعدي:

جاء في لسان العرب: "وعدا الأمر يعدوه وتعداه كلاهما تجاوزه، وعدا طوره وقدره جاوزه على المثل، ويقال ما يعدو فلان أمرك أي ما يجاوزه، والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره" (ابن منظور، صفحة 2846).

من معاني الفعل (عدا) في المعاجم، التجاوز، ومنه المقصود بالتعدية المجاوزة، أي مجاوزة الشيء.

قال ابن يعيش: "اعلم أنّ الأفعال على ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى غير الفاعل، والتعدي التجاوز، يقال عدا طوره أي تجاوز حده، أي الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به" (ابن منظور، صفحة 62)

يوضح ابن يعيش سبب تسمية الفعل بالمتعدي، ويرجع ذلك إلى معناه اللغوي، إذ أخذ النحوي لفظه التعدي الحاملة للمعنى المعجمي التجاوز، واصطاح على الفعل بها، لأنه تجاوز الفاعل إلى مفعول به.

5- جمع التكسير:

جاء في المعجم الوسيط: "هشمة وفرق بين أجزاءه" (مجمع اللغة العربية، 2004، صفحة 787)، فمن معاني التكسير في اللغة التفريق بين أجزاء الشيء، وإبعادها عن بعضها بعض، ومنه كسر الزجاج، والأواني وغيرها من الأشياء القابلة للكسر.

أما بالنسبة للمصطلح النحوي (جمع التكسير)، فيقول أبو البركات الأنباري ت (577هـ): "إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة التئام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد وفك نضده في هذا الجمع سمي جمع تكسير... نحو رجل ورجال، درهم ودراهم." (عبد الرحمان، 1997، صفحة 54)

ربط الأنباري بين المعنى اللغوي للفظه تكسير المأخوذة من الفعل كسر، بمعنى هشم وفرق بين أجزاء الشيء، وبين معناه الاصطلاحي وهو إزالة نظم الواحد وفك نضده، أي فك ترتيب حروفه في المفرد أثناء الجمع، كجمع رجل على رجال ودرهم على دراهم.

نخلص في الأخير إلى القول: أنّ الدلالة اللغوية هي التي كانت توجه المعنى الاصطلاح للمصطلح النحوي، فتتداخل معه وتحدد سماته المفهومية، ومنه فالعلاقة بين المعنى المعجمي للمصطلح النحوي

ومعناه العلمي المجرد بيّنة، فواضع المصطلح يتطرق أولاً إلى المعنى في المعجم ، ثم يختار ما يناسب المعنى الذي يريده من خلال مفردة معينة. فاستعمالات المفردات متعددة منها ما يناسب معنى المصطلح المراد، ومنها ما لا يناسبه، لذلك قد يُختلف في سبب اختيار المصطلح، نظراً لكثرة استعمالات المادة اللغوية، فكل واضح يرى اختياره للاستعمال المناسب، لذا يشترط في المصطلح الاتفاق حوله، رغم ذلك قد تصادف اختلافات .

7- تداخل المصطلحات النحوية مع مصطلحات العلوم الأخرى:

لما كان ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي من شروط وضع المصطلحات ، قد يحدث ذلك تداخلاً بين العلوم المختلفة وتشابهها لفظاً في مصطلحاتها، فنجد المصطلح الواحد يدخل ضمن العديد من المجالات، مع اختلاف المعنى في كل منها، كما سنوضح في الأمثلة التالية:

1- مصطلح الجمع:

يستخدم هذا المصطلح في النحو كما يستخدم في البلاغة، والملاحظ اشتراكهما في المعنى اللغوي.

فالجمع في البلاغة: هو أن يجمع بين متعدّد اثنين أو أكثر في حكم واحد، كقوله تعالى: المال والبنون زينة الحياة الدنيا. ونحو قول أبي العتاهية: إنّ الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أيّ مفسده. (بدوي، 1988، صفحة 130)

أما في النحو: يقول ابن الأنباري: صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين. (عبد الرحمان، 1997، صفحة 46)

جاء في لسان العرب: جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا... جمعت الشيء إذا جئت به من ههنا وههنا، والجمع اسم لجماعة الناس. (ابن منظور، صفحة 678)

فمصطلح الجمع في العلمين يحمل دلالة ضم الشيء مع الشيء، والعدد يفوق الاثنين.

2- الابتداء:

مصطلح مشترك بين النحو والبلاغة أيضا، حدّد سيبويه معناه في النحو حيث قال: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه ، فهو مسند ومسند إليه". (أبو بشر، 1988، صفحة 126)

أما في البلاغة: فيقول أحمد مطلوب: "الابتداء أن يكون مطلع الكلام شعرا أو نثرا، أنيقا بديعا، لأنه أول ما يقرع السمع، فيقبل السامع على الكلام، ويعيه، (أحمد م.، 2006، صفحة 30)

يحمل مصطلح الابتداء في العلمين دلالة الإتيان في مطلع الشيء،

3- النسخ:

مصطلح مشترك بين النحو وأصول الفقه ، عرّفه الغزالي بقوله: "إنّ الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم، على وجه لولاه لكان ثابتا به مع تراخيه عن" ه (أبو حامد، دت، صفحة 35). ويقصد بذلك أنّ النسخ هو: "إبطال العمل بالحكم الشرعي بدليل متراخ عنه، يدل على إبطاله صراحة أو ضمنا". (عبد الوهاب، 1996، صفحة 207)

أي النسخ في أصول الفقه هو إبطال الحكم اللاحق بالحكم السابق.

أما في النحو فهو يحمل أيضا المعنى اللغوي وهو الإبطال، والمقصود نسخ المعنى والإعراب، لذلك سميت الأدوات التي تدخل على الجملة الإسمية وتغير من إعرابها النواسخ، وقد استعمل ابن جني هذا المفهوم في باب عمل كان وأخواتها وإنّ وأخواتها (ابن جني وت: سميح، اللمع في العربية، 1988، صفحة 134)، فكل عمل النواسخ قائم على إبطال حكم سابق وإبداله بحكم لاحق، فمثلا جملة السماء صافية، جملة متكونة من مبتدأ وخبر مرفوعان، فإذا أدخلنا على هذه الجملة ناسخا وليكن كان، فنقول: كانت السماء صافية. فتغير الحكم الإعرابي للجملة فأصبح المبتدأ اسم كان مرفوعا، والخبر خبر كان منصوبا.

4- مصطلح العامل:

مصطلح العامل في اللّغة: جاء في المقاييس: " العين والميم واللام أصل واحد صحيح ، وهو عام في كل فعلٍ يُفَعَلُ ، قال الخليل: عمل يعمل عملا فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه (أبو الحسين، دت، صفحة 140) ، وذكر ابن منظور في لسان العرب: "والعامل: هو الذي يتولى أمور

الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل والعمل: المهنة والفعل" (ابن منظور، صفحة 3107)

أغلب المعاجم العربية لم تخرج عما جاء به ابن منظور، أي أنّ العامل اسم فاعل من الفعل عمل يعمل عملا، ويطلق على كل فعل يفعل شيئا ما، ومنه أخذ العامل بمعنى المهنة والوظيفة، أي أنّه يعمل عملا معيناً، وأخذ في النحو وسمي بالعامل النحوي وهو: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو مجروراً أو ساكناً. (عبد القاهر، دت، صفحة 73) فالعامل في النحو الشيء الذي جعل الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو ساكنة .

ومنه فمصطلح العامل يستخدم في النحو كما يستخدم في مجالات أخرى غيره، ويمكن إرجاع السبب إلى معناه اللغوي الذي انطلق منه لوضعه ومصطلحات العلوم الأخرى.

إنّ التداخل بين العلوم في مجال المصطلح وارد الحدوث، لاسيما أنّ منطلقات العلماء في وضع المصطلحات كانت لغوية، ما أدى إلى اشتراكها في الألفاظ ومعانيها اللغوية، واختلافها في الحد العلمي وفق لغة التخصص، ويمكن ملاحظة ذلك حتى في استعمالنا اليومية لهذه المصطلحات، كمصطلح التمييز في النحو نجد في علم الاجتماع، التمييز العنصري المقصود به التفريق بين بني البشر وعدم المساواة بينهم، مصطلح التحذير مصطلح نحوي، يستخدم أيضاً بمعنى التنبيه على تجنب أمر مكروه يمكن حصوله. مصطلح القياس في النحو، يستعمل في الهندسة لقياس المساحة... وغيرها من المصطلحات المتداخلة في شتى العلوم والحاملة لدلالات متنوعة بلاغية، دينية، اجتماعية، نحوية، حقوقية، هندسية وغيرها...

وفي الأخير نخلص من خلال بحثنا المتواضع إلى القول بأنّ المصطلح النحوي شهد في نشأته مراحل عديدة عبر فترات مختلفة، تشبه حياة الإنسان قبل نضجه، ووصوله إلينا بالهيئة التي يوجد عليها الآن في المؤلفات النحوية، كما أنّ الواضع لهذا المصطلح انطلق في وضعه من الدلالة المعجمية وصولاً به إلى دلالاته المتخصصة، شأنه شأن مختلف المصطلحات في شتى العلوم والمجالات، ما كان أحد أسباب تداخله مع مصطلحات علوم أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

المصطلح النحوي بين دلالاتي الوضع ولغة الاختصاص

- ابن جني &، تـح: حسن، هـ. (1993). *سـر صناعة الإعراب*. دمشق، سوريا: دار القلم.
- ابن جني &، تـح: سـمـيـح، أ. (1988). *اللمع في العربية*. عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر.
- ابن علي (ب)، دت. (شرح المفصل Vol. ج. (3) القاهرة، مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
- ابن منظور. (s.d.). *لسان العرب*.
- أبو البقاء، ب. (1998). *الكليات* (éd. ط). (2د. تـح: عـدنان &، ا. محمد (Éds. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- أبو الحسين، أ. (دت. (معجم مقاييس اللغة). هـ. تـح: عـبـد السلام (Éd. دمشق، سوريا: دار الفكر.
- أبو الفتح، ع. (دت. (الخصائص Vol. ج). (4ع. تـح: محمد (Éd. المكتبة العلمية.
- أبو بشر، ع. ا. (1988). *الكتاب* (éd. ط. Vol. 3، ج). (3هـ. تـح: عـبـد السلام (Éd. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- أبو بكر، م. (1996). *الأصول في النحو* (éd. ط. Vol. 3، ج). (11. تـح: عـبـد الحسين (Éd. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- أبو حامد، م. (دت. (المستقصى من علم الأصول Vol. ج). (2ب. تـح: حمزة (Éd. المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة المدينة المنورة.
- أحمد، أ. (دت. (سيبويه حياته وكتابه. القاهرة، مصر: مؤسسة هنداوي سي آ سي.
- أحمد، أ. (دت. (ضحى الإسلام (éd. ط. Vol. 7، ج. (2) القاهرة، مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- أحمد، خ. &، خالد، ح. (2015). *المصطلح النحوي دراسة في علّة التسمية. مجلة آداب جامعة ذي قار العدد* (15)، p. 248.
- أحمد، م. (2006). *معجم المصطلحات البلاغية وتطورها* (éd. ط. Vol. 1، ج. (1) بيروت، لبنان: الدار العربية للموسوعات.
- أحمد، م. &، وآخرون. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة* (éd. ط. (1) القاهرة، مصر: عالم الكتب.
- الأمير، م. (1995). *المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث* (éd. ط. (3) بيروت، لبنان: دار صادر.
- التهانوي &، محمد، ع. (1996). *كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم* (éd. ط. Vol. 1، ج). (1د. تـح: عـلـي &، وآخرون (Éds. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- الخليل، ب. (2003). *كتاب العين* (éd. ط. Vol. 1، ج). (2هـ. تـح: عـبـد الحميد (Éd. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- الفيروز، أ. (2008). *القاموس المحيط*. م. راجعه: أنس &، ج. زكريا (Éds. القاهرة، مصر: دار الحديث.
- بدوي، ط. (1988). *معجم البلاغة العربية* (éd. ط. (3) جدة، المملكة العربية السعودية: دار المنارة.
- شحادة، خ. (دت. المؤتمر. (3) نحو منهجية موحدة لوضع المصطلح. *مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد 5 الجزء 5*).
- شوقي، رض. (دت. (المدارس النحوية (éd. ط. (7) القاهرة، مصر: دار المعارف.
- صلاح، ر. (2003). *النحو العربي نشأته وتطوره ومدارسه ورجاله*. القاهرة، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان، ب. (1997). *أسرار العربية* (éd. ط). (1ح. تـح: محمد (Éd. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- عبد الرحمن، ج. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (éd. ط. Vol. 1، ج). (2ش. تـح: أحمد (Éd. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- عبد السلام، ا. (1994). *المصطلح النقدي*. تونس، تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.
- عبد القاهر، ا. (دت. (العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية (éd. ط). (2ز. تـح: البـدراوي (Éd. القاهرة، مصر: دار المعارف.
- عبد الوهاب، خ. (1996). *علم أصول الفقه و خلاصة التشريع الإسلامي*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- علي، ا. (1982). *مقدمة في علم المصطلح* (éd. ط. (2) القاهرة، مصر: مكتبة النهضة العربية.
- علي، ا. (2019). *علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية* (éd. ط. (2) بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- علي، ب. (2003). *التعريفات*. ص. تـح: محمد (Éd. القاهرة، مصر: دار الفضيلة.
- عوض، ح. (دت. (المصطلح النحوي نشأته وتطوره.

ربيعة سنوسي

- عوض م. (1981). *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*. éd. ط. (1 الرياض، المملكة العربية السعودية: شركة الطباعة العربية السعودية).
- مجمع اللغة العربية. (1994). *المعجم الوجيز*. القاهرة، مصر: وزارة التربية والتعليم.
- مجمع اللغة العربية. (2004). *المعجم الوسيط*. éd. ط. (4 القاهرة: مكتبة الشروق الدولية).
- محمود ف. (1993). *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*. القاهرة، مصر: دار غريب للطباعة.
- محمود ف. (د.ت). *علم اللغة العربية في ضوء التراث*. éd. ط. (1 الكويت: وكالة المطبوعات).
- مرتضى ا. (1969). *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت، الكويت: مطبعة حكومة الكويت.
- مصطفى ا. (2014). *إحياء النحو*. القاهرة، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- ممدوح م. (2008). *علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية*. éd. ط. (1 دمشق، سوريا: دار الفكر).
- يوسف و. (2008). *إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد*. éd. ط. (1 الجزائر، الجزائر: منشورات الاختلاف).